

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 153
حزيران 2019

التقارير الرئيسية

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور محمد اشتية في 20 أيار 2019، عن إطلاق حكومته خطة الـ 100 يوم

أعلنت شركة «مصادر»، التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني والمتخصصة في قطاع الطاقة والبنية التحتية، في 23 أيار الماضي، أن أول محطة طاقة شمسية في فلسطين «محطة نور أريحا للطاقة الشمسية» ستدخل طور التشغيل نهاية حزيران

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 525.4 نقطة نهاية أيار 2019، منخفضاً بنسبة 0.74% مقارنة بنهاية شهر نيسان الماضي.

مستجدات الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية

حذر رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية، في 5 حزيران الماضي، من مغبة استمرار الأزمة المالية الحالية والتي قد تؤدي إلى «انهيار» السلطة الوطنية خلال أشهر قليلة.¹

فقد تمخضت أزمة أموال المقاصة الأخيرة وقطع المساعدات الأمريكية عن مازق مالي خانق للسلطة الوطنية، مما فاقم من التحديات الاقتصادية وتبعات الأداء الاقتصادي الضعيف أصلاً في السنوات الماضية.² في ظل هذا الوضع، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الأشهر الأربعة الفائتة بدفع 50-60% فقط من الرواتب الشهرية لموظفي القطاع العام بحد أدنى 2000 شيكل (حوالي 550 دولار).³ للتعامل مع هذه الأزمة، اضطرت الحكومة الفلسطينية لاستدانة قروض إضافية من القطاع المصرفي المحلي مما أدى إلى مراكمة متأخرات القطاع الخاص لعدم قدرتها على السداد.

برغم تحذيرات المجتمع الدولي من الأزمة المالية الشيكية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة، وحثها السلطة الوطنية الفلسطينية على مواصلة سياستها التقشفية للحد من العجز في موازنتها؛ وضرورة رفع نسبة المساعدات المالية المقدمة من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية؛ والضغط على الحكومة الإسرائيلية للتخفيف من سياساتها التعسفية، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع مستويات الدعم المقدم من الجهات المانحة على مدار السنوات الخمس الماضية بنسبة 58%، ولم يغير ذلك شيئاً في السياسة الإسرائيلية.⁴

في ظل الوضع الحالي والذي لا يتيح مجالاً لإجراء تدابير تقشفية إضافية، وعدم قدرة الدول الأجنبية المانحة على سد الفجوة التمويلية الناجمة عن أزمة إيرادات المقاصة، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بالدعوة لتفعيل «شبكة الأمان المالية العربية» لفلسطين، وهي آلية أقرتها جامعة الدول العربية في اجتماعها في بغداد في آذار 2012. بموجب هذه الآلية، تعهدت الدول العربية الأعضاء بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً للمساعدة ولو جزئياً في تغطية عجز الموازنة الذي نتج عن تراجع مساعدات الدول المانحة وحجز الحكومة الإسرائيلية لعائدات ضرائب المقاصة.⁵ برغم هذا، لم يصل السلطة الوطنية الفلسطينية حتى هذا اليوم سوى 40 مليون دولار فقط من المبلغ المرصود.⁶

في 6 أيار أعلنت دولة قطر تعهداً بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ 480 مليون دولار،⁷ خصص 300 مليون دولار منها لدعم قطاعي الصحة والتعليم. قرابة 50 مليون دولار فقط من مبلغ الدعم هي منحة و250 مليون دولار هي بمثابة قرض ستسده السلطة على أقساط بقيمة 21 مليون دولار شهرياً. أما المبلغ المتبقي بقيمة 180 مليون دولار فستخصصه السلطة الوطنية الفلسطينية لتنفيذ مشاريع إنسانية في قطاع غزة. لاحقاً في 28 أيار، بادر عدد من كبار رجال الأعمال الفلسطينيين بتقديم قروض للسلطة الفلسطينية بقيمة إجمالية تصل قرابة 150 مليون دولار تقسم على ثلاثة أشهر.⁸

دراسة جديدة لـ «ماس» تدعو لتنفيذ تدخلات سياساتية للتمويل

المستدام لعجز الموازنة

نشر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) آذار الماضي، دراسة أعدها حديثاً بعنوان «هيكل الاقتصاد الكلي والأسواق المالية وتمويل النشاط الحكومي: دروس لفلسطين». من خلال تحليلها للتشوهات الاقتصادية الكلية والقيود الاقتصادية التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية، تقترح الدراسة مجموعة تدخلات سياساتية قصيرة وطويلة الأجل قابلة للتنفيذ، بهدف

1 <https://www.nytimes.com/2019/06/05/world/middleeast/palestinian-prime-minister-israel.html>

2 يحتوي العدد السابق من النشرة على تفاصيل حول الموضوع.

3 <http://palestinecabinet.gov.ps/Website/AR/ViewDetails?ID=43734> /الرواتب اقل من 2000 شيكل تم دفعها بالكامل

4 <http://documents.worldbank.org/curated/en/942481555340123420/pdf/Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.pdf>

5 www.middleeastmonitor.com/20190421-arab-league-pledges-100m-per-month-to-palestinian-authority

6 <https://uk.reuters.com/article/uk-palestinians-finances/palestinian-finances-near-collapse-as-cuts-deepen-monetary-chief-idUKKCN1TJ2IJ>

7 www.reuters.com/article/us-qatar-palestinians-aid/qatar-pledges-480-million-in-support-of-palestinians-foreign-ministry-idUSKCN1SC26M

8 www.alquds.com/articles/1561181237061321600

بارتفاع مستويات الدين العام، إلا أنها تؤكد في نفس الوقت على أن هذه الاستراتيجية ضرورية لإصلاح الاختلالات الكبيرة من خلال زيادة حصة الصادرات وبالتالي تقليل الاعتماد على احتياطي النقد الأجنبي، وكذلك تقليل الازتهان على المدى الطويل لتحكم الجانب الإسرائيلي بتحويلات المقاصة.

الحكومة الفلسطينية الجديدة تطلق خطة الـ 100 يوم

أعلن رئيس وزراء الحكومة الفلسطينية الدكتور محمد اشتية في 20 أيار 2019، عن إطلاق حكومته خطة الـ 100 يوم، والتي تهدف لمواجهة الأزمة المالية الحالية التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية.¹⁴ وفي عرضه لحيثيات الخطة، استعرض رئيس الوزراء أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي سيتم تحقيقها من خلال 135 تدخلا حكوميا، بالتركيز على المحاور الرئيسية التالية:¹⁵

1. **الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل:** يرتبط ذلك بتقليص اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على السلع والخدمات المستوردة من إسرائيل من خلال تشجيع الإنتاج المحلي وتطوير التعاون الاقتصادي مع الدول العربية المجاورة. كخطوة أولى وأوقفت السلطة الوطنية الفلسطينية التحويلات الطبية للمستشفيات الإسرائيلية للرعاية الطبية الثلاثية (المتخصصة)، وتوفير الخدمات الصحية في المستشفيات الفلسطينية المحلية والأردنية والعربية وغيرها بدلاً عن ذلك. حيث تتراوح التكلفة الشهرية لتحويلات وزارة الصحة الفلسطينية للمستشفيات الإسرائيلية بين 5-20 مليون دولار.¹⁶

2. **السياسة الصناعية:** تهدف السلطة الوطنية الفلسطينية لتعزيز الإنتاج الوطني من خلال التخطيط الاقتصادي الشامل، بالتركيز على «التمية بالمعايير»، حيث يتم تجميع المنشآت والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة جغرافية معينة لتعظيم الاستفادة من استخدام الأراضي للأغراض المختلفة وزيادة الإنتاجية. وقد أقرت الحكومة إنشاء كتلتان عنقودية في الضفة الغربية كالتالي: كتلة عنقودي زراعي يضم المحافظات الشمالية (جنين، وطوباس، وطولكرم، وقلقيلية)؛ كتلة عنقودي في محافظتي نابلس والخليل، وكتلة عنقودي سياحي في بيت لحم والقدس.

3. **دعم البنية التحتية لقطاع الطاقة:** تدرس السلطة الوطنية الفلسطينية سبل إعادة هيكلة قطاع الطاقة والكهرباء بهدف تقليص مشترياتها من إسرائيل وبالتالي تقليل حجم الديون والالتزامات المالية على كاهل شركات الكهرباء. كما تدرس الحكومة إمكانية شراء الكهرباء من الأردن، بما يخدم قرارها السابق بالانفكاك اقتصاديا عن إسرائيل. اتخذت الحكومة قراراً بتخصيص مبلغ 50 مليون دولار لمعالجة مشكلة قطاع الكهرباء الحالية، مما يتيح توفير الطاقة الكهربائية، لا سيما خلال فترة الصيف التي يرتفع فيها الطلب على الكهرباء. وأخيراً، قررت الحكومة دعم تعرفه الكهرباء بقيمة 50 مليون شيكل سنوياً، منعا لارتفاع أسعار الكهرباء على المواطنين، وذلك من خلال اقتراض المبلغ من البنوك الفلسطينية.

4. **التمكين الاقتصادي:** أقرت الحكومة الفلسطينية مجموعة تدخلات تهدف لخلق بيئة محفزة للاستثمار ضمن استراتيجية شمولية للتمكين الاقتصادي. من بين هذه إنشاء بنك الاستثمار للتمية وتشجيع المشاريع الريادية. كما تسعى الحكومة الفلسطينية للاضطلاع بإدارة برنامج التمكين الاقتصادي الذي كان يدار في السابق من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وستخصص الحكومة الفلسطينية موارد البرنامج والبالغه 27 مليون دولار سنويا لبرامج التمكين الاقتصادي التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية. كذلك هناك مخطط للعمل على حوكمة صناديق وبرامج التمكين الاقتصادي في إطار موحد بهدف الحد من شرذمة توظيف الأموال الاستثمارية المتوفرة ولتقوية التناغم مع مؤسسات المجتمع المدني.

مساعدة الحكومة الفلسطينية على توفير تمويل أكثر استدامة للعجز الحالي في موازنتها.⁹ تأتي هذه الدراسة ضمن برنامج التعاون بين المهده وسلطة النقد الفلسطينية (PMA)،¹⁰ حيث عهد «ماس» لفريق دولي من الباحثين الاقتصاديين بإعداد الدراسة تحت إشرافه.¹¹

وفقا لما جاء في الدراسة، من غير المحتمل أن تستمر السلطة الوطنية الفلسطينية في الاعتماد على الآليات المستخدمة حاليا لتمويل العجز على المدى الطويل، فالمخزون المحلي من الاحتياطي النقدي الأجنبي في تراجع مستمر، كما أن تراكم المتأخرات وارتفاع مستويات الدين يندران بخطورة الوضع. لذا تجد الحكومة نفسها أمام خيارين: إما إصدار سندات دين في أسواق رأس المال أو إصدار عملة فلسطينية وطنية لتمويل النفقات من خلال سلطة النقد الفلسطينية.¹²

يرى الباحثون أن إصدار سندات دين قبل إصدار عملة فلسطينية وطنية وفي غياب بنك مركزي يمارس كامل صلاحياته وقادر على السيطرة على أسواق المال، سيكون له «آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني»، لما قد ينتج عن ذلك من تقلبات حادة في معدل أسعار الفائدة وزعزعة الاستقرار المالي. عادة، عندما تقوم حكومات الدول بإصدار سندات، تقوم البنوك المركزية بضمان بقاء الدين العام كأصول آمنة فهي بمثابة «المقرض الأخير»¹³ في حالة تخلفت الحكومة عن سداد الديون، يقوم البنك المركزي بشراء سندات الدين الحكومية من السوق. فدون وجود بنك مركزي يمارس كامل صلاحياته وقادر على أداء هذه الوظيفة، سترتفع أسعار الفائدة خلال الأزمات الاقتصادية وستتناقص خلال فترات الرخاء الاقتصادي، مما يزيد من مخاطر التخلف عن سداد الدين العام. ونظراً لطبيعة أسواق رأس المال غير المستقرة والمتقلبة أصلاً دون وجود «مقرض أخير»، فإن الباحثين لا يشجعون السلطة الوطنية الفلسطينية على هذا الخيار، أي تمويل عجز الموازنة الفلسطينية من خلال إصدار سندات دين حكومية.

ورغم تأكيد الدراسة على أن وجود عملة وطنية فلسطينية يعتبر ضرورة من ضرورات تحقيق التنمية الاقتصادية وتطبيق سياسة نقدية مستقلة قادرة على ضبط أسعار الصرف ومستويات العجز في الموازنة الحكومية، إلا أنها تشدد على ضرورة قيام السلطة الوطنية بإعادة النظر بخيار إصدار عملة فلسطينية كهدف لا بد من تحقيقه على المدى البعيد. فالبيئة الحالية غير مواتية ولا توفر المتطلبات المؤسسية والاقتصادية اللازمة لإصدار عملة وطنية، نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية وانعدام السيادة على المصادر الاقتصادية والعجز في الميزان التجاري والحساب الجاري. وتشدد الدراسة على أن محاولة إصدار عملة فلسطينية وطنية في المدى المنظور سيزعزع من استقرار التمية الاقتصادية نتيجة التقلبات الحادة في سعر صرف هذه العملة، ناهيك عن التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار الواردات.

كخيار بديل، يرى الباحثون أن على السلطة الوطنية الفلسطينية تنويع مصادر تمويل موازنتها، بتوسيع دائرة شركائها الدوليين (مثلا من خلال توطيد علاقاتها مع دول آسيوية أخرى). ولطمئنة الجهات المانحة حول استخدامات هذه المنح وعدم هدرها في أنشطة استهلاكية، يجب استخدام هذه المنح لتمويل مشاريع تنموية وأنشطة إنتاجية ومشاريع البنية التحتية، في سياق استراتيجية تنموية شاملة. كما يتوجب تجنب وضع أية قيود قانونية تحدد سقفاً للدين الحكومي، وبدلاً من ذلك السماح للحكومة الحصول على ائتمان إضافي من سلطة النقد الفلسطينية. ورغم أن ذلك يستدعي التعاون مع بنك إسرائيل لتوفير تسهيلات ائتمانية توفر لسلطة النقد الفلسطينية احتياطي نقدي بعملة الشيكيل، إلا أنه سيحسن من المناخ الاستثماري من خلال الحد من التضخم والحفاظ على استقرار معدلات الفائدة الحقيقية والحد من مزاحمة القطاع الخاص.

كما يناقش الباحثون بأنه من شأن تنفيذ تدخلات استراتيجية باستخدام منح الشركاء الدوليين والتسهيلات الائتمانية من خلال سلطة النقد الفلسطينية لتمويل المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية تحفيز الاستثمارات الخاصة في قطاعات التصدير وتقليل تركيز الاستثمارات في الأنشطة الاستهلاكية وقطاع العقارات/البناء. ورغم احاطة الدراسة بالمخاطر المرتبطة

9 www.mas.ps/files/server/2019/Flassbeck%20study-launch%20%20ebg%20nk.pdf
10 www.mas.ps/files/server/2019/Financing%20of%20Government%2010 ActivityPMACLEAN.pdf

11 هاينر فلاسبيك Heiner Flassbeck، وياتر ك كزماريك Patrick Kaczmarczyk، ومايكل بيتز Michael Paetz.

12 السلطة الرقابية المشرفة على القطاع المصرفي، والتي تقترض أن تكون بنكا مركزيا فلسطينيا.

13 «المقرض الأخير» هو مؤسسة، عادة البنك المركزي لأي بلد، يقوم بإقراض البنوك أو المؤسسات الأخرى ذات الأولوية في فترات الأزمات المالية أو ذات مخاطر عالية أو على وشك الانهيار.

تهدف «مصادر» من خلال هذه المشاريع إلى المساهمة في أمن واستقلال قطاع الطاقة في فلسطين، والتي تستورد حالياً 98% من احتياجاتها السنوية من الكهرباء من إسرائيل، أي ما يعادل 1,134 ميغاواط سنوياً.²⁵

ووفقاً لما ذكره د. مصطفى فإن الضفة الغربية لوحدها تنفق سنوياً 700 مليون دولار على مشترياتها من الكهرباء، لذا تخطط فلسطين لخفض وارداتها من الكهرباء من إسرائيل إلى النصف خلال عشر سنوات.

حجم التداول في بورصة فلسطين كما هو نهاية أيار 2019

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 525.4 نقطة نهاية أيار 2019، منخفضاً بنسبة 0.74% مقارنة بنهاية شهر نيسان الماضي.²⁶ وقد تم تداول 81.0 مليون سهم بقيمة إجمالية 140.2 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل انخفاضاً في حجم وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 25.2% و34.3% على التوالي مقارنة بنيسان 2019.

في نفس السياق، بلغ إجمالي أرباح الشركات المدرجة خلال الربع الأول 2019 قرابة 98.4 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 11.7% مقارنة بالربع المناظر 2018،²⁷ حيث شهدت 39 شركة من أصل 48 شركة مدرجة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم ست شركات، بينما لم تتصح ثلاث شركات عن بياناتها.

5. التدريب المهني: تسعى الحكومة للتصدي لمشكلة البطالة من خلال موائمة متطلبات سوق العمل ومخرجات قطاع التعليم.¹⁷ حيث سيتم تنفيذ برامج خاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني تستهدف خريجي المدارس والجامعات، بالإضافة لإنشاء كلية جامعية للتعليم المهني.

6. الإصلاح المؤسسي: تسعى الحكومة لتنفيذ إصلاحات مؤسسية جديدة بهدف رفع مستوى الشفافية والمسؤولية، وتعزيز إيرادات الخزينة العامة. خلال فترة المائة يوم، سيتم إجراء انتخابات بلدية في 14 بلدية بسبب استقال أغلب أعضاء المجلس البلدي. كما ستطلق الحكومة برنامجاً خاصاً بحوكمة الوزارات والدوائر الحكومية بهدف لتحسين التخطيط، والقياس والمتابعة للأداء الحكومي في هذه الوزارات. كما ستعمل الحكومة على إنشاء فريق وطني للإعلام بهدف تحسين قنوات التواصل بين الحكومة وجمهور المواطنين.

وقد رصدت الحكومة الفلسطينية مبلغ 245 مليون دولار لتنفيذ خطة المائة يوم الاقتصادية، في ظل الوضع المالي الحرج الذي يواجه السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً.

محطة «نور أريحا» للطاقة الشمسية

أعلنت شركة «مصادر»، التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني والمتخصصة في قطاع الطاقة والبنية التحتية،¹⁸ في 23 أيار الماضي، أن أول محطة طاقة شمسية في فلسطين «محطة نور أريحا للطاقة الشمسية» ستدخل طور التشغيل نهاية حزيران.¹⁹ تقدر تكلفة المشروع بنحو 10 ملايين دولار، ويمتد على مساحة تزيد على 100 دونم في ضواحي مدينة أريحا في الضفة الغربية بواقع 20,000 لوح من ألواح الطاقة الشمسية. تقدر الطاقة الإنتاجية المتوقعة للمحطة بعد تشغيلها بـ 7.5 ميغاواط/الساعة من الكهرباء سنوياً،²⁰ سيتم توزيعها من خلال شبكة توزيع شركة كهرباء محافظة القدس (JDECO).²¹

تعاقدت ثلاث شركات، وهي المستشفى الاستشاري في منطقة الريحان الجديدة الواقعة في ضواحي رام الله، وشركة بيرزيت للأدوية، والبنك الوطني، على شراء كامل إنتاج المحطة الحالية. من المتوقع أن تساهم المحطة في التقليل من واردات الكهرباء بمقدار 1.25 مليون دولار سنوياً، أي توفير حوالي 31 مليون دولار على مدار فترة عمل المحطة المتوقع أن تستمر 25 سنة. ستستخدم هذه الأموال في تنمية ورغد برنامج الطاقة البديلة الذي ينفذه صندوق الاستثمار الفلسطيني، وفقاً لما جاء على لسان رئيس مجلس إدارة الصندوق، الدكتور محمد مصطفى.

ومحطة «نور أريحا» هي إحدى مكونات برنامج «نور فلسطين» للطاقة الشمسية الذي تنفذه مصادر، وهو مشروع لاستثمار الطاقة البديلة ينفذ على عدة مراحل ويهدف لإنتاج 200 ميغاواط من الكهرباء سنوياً (ما يعادل 17.6% من الطاقة المستهلكة في فلسطين حالياً) خلال 8 سنوات. يتضمن البرنامج تطوير مشاريع أخرى إلى جانب «نور أريحا»، وهي:

محطتان لإنتاج الطاقة الشمسية في مدينتي طوباس وجنين لا تزالان في طور الإنشاء، بسعة 13.5 ميغاواط.²²

توزيع ألواح الطاقة الشمسية PV على أسطح 500 مدرسة حكومية في فلسطين. تتوقع مصادر أن يوفر هذا المشروع، الذي ينتهي العمل على أولى مراحلها خلال ثلاث سنوات، حوالي 35 ميغاواط من الكهرباء.²³

خطة لتوفير الطاقة المتجددة للمباني السكنية، والتجارية، والحكومية من خلال ألواح الطاقة الشمسية، ومن المتوقع أن يوفر أيضاً هذا المشروع 35 ميغاواط إضافية من الكهرباء.²⁴

17 خلال الربع الرابع 2018، بلغ معدل البطالة 30.2% في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما بلغ معدل البطالة بين فئة الشباب 44.7% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

www.massader.ps/en/page/about-massader 18

http://english.wafa.ps/page.aspx?id=8B40eNa110459501427a8B40eN 19

20 تكفي هذه الكمية لتغطية حاجة 36,000 منزل من الطاقة الكهربائية.

21 تنتشر شبكة خدمات الشركة في محافظات القدس، رام الله، بيت لحم وأريحا.

www.massader.ps/en/project/1518342899 22

www.massader.ps/en/project/1518342842 23

www.massader.ps/en/project/1518342187 24

www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/EnergyB-2017-1E.html 25

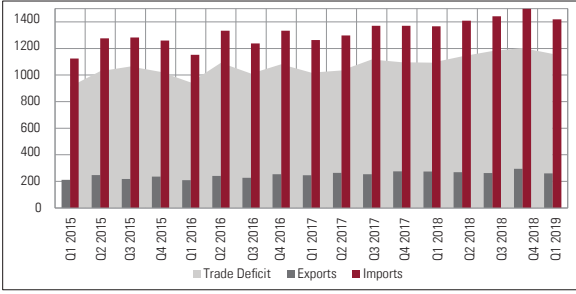
https://bit.ly/2Fn6kNs 26

https://bit.ly/2MYhvCl 27

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

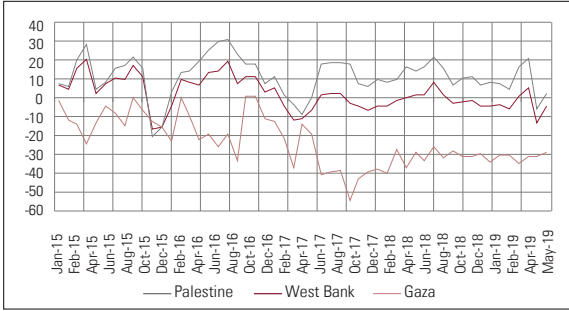
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 – الربع الأول 2019



الواردات (الربع الأول 2019): 1.419.2 مليون دولار الصادرات (الربع الأول 2019): 260.2 مليون دولار العجز التجاري (الربع الأول 2019): 1.159 مليون دولار

مؤشر دورة الأعمال

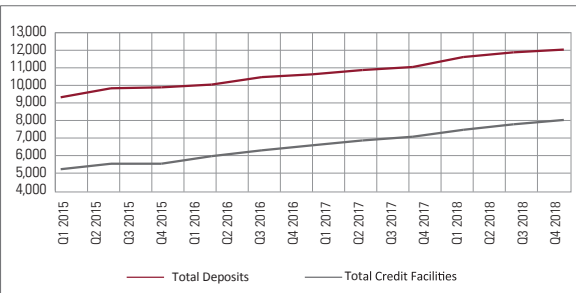
مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 – أيار 2019



فلسطين (أيار 2019): -6.1 - الضفة الغربية (أيار 2019): 3.1 غزة (أيار 2019): -27.7 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

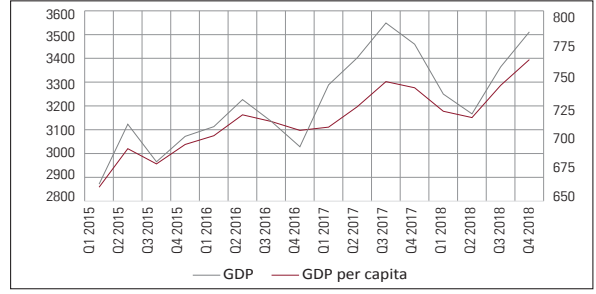
إجمالي التسهيلات الائتمانية ومجموع الودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 – الربع الرابع 2018



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2018): 8.437.9 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الرابع 2018): 12.227.3 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

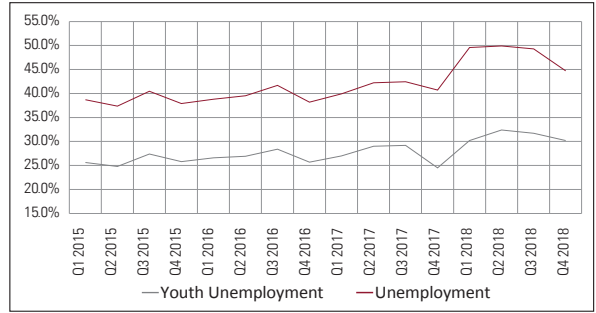
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 – الربع الرابع 2018



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الرابع 2018): 3.594.9 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الرابع 2018): 778.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

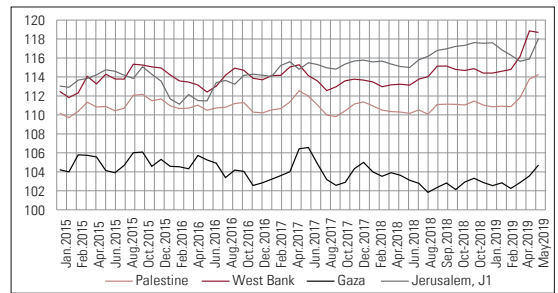
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 – الربع الرابع 2018



معدل البطالة (الربع الرابع 2018): 30.2% معدل بطالة الشباب (الربع الرابع 2018): 44.7% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 – أيار 2019



فلسطين (أيار 2019): 114.3 الضفة الغربية (أيار 2019): 118.7 غزة (أيار 2019): 104.7 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعلها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.
يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org